

الرسمي لمثل هذه المعاهدة، فإن رئيس الحكومة بيغن أبلغ المبعوث الأميركي موريس درايبير، بأن الترتيبات الأمنية التي تطلبها إسرائيل في الجنوب، يجب أن تكون مضمونة باتفاق خطي (المصدر نفسه، ١٠/٣٠/١٩٨٢). ويرافق التراجع الإسرائيلي عن أحد الأهداف الأساسية للحرب، أي معاهدة السلام مع لبنان، هجوم عنيف على الرئيس اللبناني وحكومته، بسبب رفضهما الانزعان للمطالب الاسرائيلية. فقد أعلن، مثلاً، وزير الخارجية اسحاق شامير ان التطور الذي حدث في لبنان منذ اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل، بات يقلق اسرائيل، مدعياً ان «هناك أصواتاً أخرى في لبنان غير صوت الرئيس أمين الجميل»، حيث ان «اللهجة التي سمعتها [اسرائيل] من الرئيس اللبناني ومن بعض أعضاء حكومته مؤخراً... تعكس جهلاً بالتغيير الضخم الذي طرأ في لبنان، والذي جعل مصالحه تلتقي ومصالح اسرائيل» (النهار، ١١/١٩٨٢).

كذلك يتهم المسؤولون الاسرائيليون الولايات المتحدة، علانية، بعرقلة مسار تحقيق معاهدة سلام بين اسرائيل ولبنان. ففي جلسة عقدتها الحكومة الاسرائيلية يوم ١٠/١٠/١٩٨٢، للبحث في مستقبل العلاقات الاسرائيلية - اللبنانية، أعلن وزير الدفاع ارييل شارون ان معاهدة السلام «ليست معروفاً تقدمه الحكومة اللبنانية لحكومة اسرائيل، وانما هي عامل أساسي في أمن الدولتين». وبعدها تطرق شارون «إلى أهمية تطبيع العلاقات بين اسرائيل ولبنان، وخصوصاً الحفاظ على الحدود المفتوحة بينهما»، اتهم الحكومة الأميركية «التي تبدو محبة للسلام» بعرقلة الاتصالات المباشرة بين البلدين. «في الوقت الذي يبدو فيه أنه ليس هناك أي بلد عربي أقرب إلى السلام من لبنان - خاصة إذا كانت أميركا راغبة به. فكلمة واحدة منها، ويتحقق لنا اتفاق سلام مع دولة عربية أخرى». وأضاف شارون أن كل ما يتعلق بالترتيبات الأمنية، يجب البحث به مباشرة مع لبنان فالحكومة اللبنانية يجب ان تكون مسؤولة، ويمكن للولايات المتحدة ان تكون شريكاً في ذلك» (هارتس، ١١/١٠/١٩٨٢). الا ان حديث شارون هذا لم يرق للعديد من الوزراء، وبالأخص نائب رئيس الحكومة سمحه

ارليخ، الذي أعلن ان شارون يقترح أموراً لا يمكن القبول بها، حيث ان الخلافات مع الولايات المتحدة، ينبغي الا تجرّ اسرائيل نحو توجيه الاتهامات غير الواقعية لها. فاتهم أميركا بعرقلة تحقيق اتفاق سلام بين اسرائيل ولبنان، لا يرتكز إلى أي أساس، حسب قول ارليخ، الذي أضاف متسائلاً: هل ترغب اسرائيل في فقدان حليف مهم كالولايات المتحدة؟ وهل ترغبون (موجهاً كلامه إلى شارون وزملائه) في ممارسة العمل السري وادارة حرب ضد العالم كله؟ (المصدر نفسه). كما أعلن النائب الثاني لرئيس الحكومة دافيد ليفي، ان مصلحة اسرائيل تقتضي الجلاء بأسرع وقت ممكن عن لبنان، «لأن هذا البلد غير مستقر، ولا يمكن التكهن بما قد يحدث فيه غداً. وما هي مصلحة اسرائيل في البقاء فيه». وأضاف ليفي ان شروط اسرائيل للجلاء عن لبنان يجب ان ترتبط فقط بمصلحتها الأمنية، وليس بأي موضوع آخر» (المصدر نفسه).

وكانت لجنة خاصة برئاسة مدير عام وزارة الخارجية ديفيد كمحي قد قدمت إلى الحكومة خلال جلستها المذكورة، مشروعاً يتضمن اقتراحات بشأن العلاقات بين اسرائيل ولبنان في المستقبل. وتتص تلك الاقتراحات على ان الخيار الأساسي لمعاهدة سلام كاملة هو نموذج من العلاقات يرتكز على أساس مماثل للعلاقات التي كانت قائمة بين اسرائيل وإيران أيام الشاه، أي علاقات كاملة ولكنها غير معلنة، بدون اعلام وبدون ممثلات دبلوماسية رسمية. وقد أثار هذه الاقتراحات غضب رئيس الحكومة الذي تساءل، ماذا يمكن أن يحدث في حال تبدل الحكم في لبنان، على غرار ما حدث في ايران؟. وفي نهاية الجلسة أعلنت الحكومة الاسرائيلية شروطها للانسحاب من لبنان كما يلي: ان اسرائيل لا زالت تتطلع نحو تحقيق معاهدة سلام مع لبنان (ولكن ليس كشرط مسبق). ثانياً، تقترح الحكومة الاسرائيلية البدء حالاً بمفاوضات من أجل جلاء جميع الجيوش الغربية عن الأراضي اللبنانية. ثالثاً، يجب أن يكون الفدائيون الذين لا زالوا في البقاع والشمال، أول من يجلو عن لبنان. رابعاً، يتم جلاء الجيشين الاسرائيلي والسوري في وقت متزامن. خامساً، يجري تسليم جميع الاسرى والمفقودين وجثث القتلى الاسرائيليين. سادساً،